أثر الانفاق الاستثماري الإنمائي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية (دراسة تحليلية)

د. رياض الأشتر *، د. عبد الرحمن محمد **

(الإيداع: 15 تشرين الأول 2024، القبول: 13 تشرين الثاني 2024)

الملخص:

نتيجةً للتطورات التي حدثت في بنية الاقتصاد السوري، ونظراً لأهمية الانفاق الاستثماري ودوره في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فإن هذا البحث يهدف إلى قياس وتحليل تطور الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000، ومن جهة أخرى دراسة أثر الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال سنوات الدراسة(2000–2021).

وتم التوصل للعديد من الاستنتاجات التي من أهمها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الاستثماري–الناتج المحلي الإجمالي.

* قسم الاقتصاد (تمويل ومصارف)، كلية الاقتصاد، جامعة حماه
** قسم الاقتصاد (تمويل ومصارف)، كلية الاقتصاد، جامعة حماه

The impact of investment spending on the gross domestic product in Syria (An analytical study)

Dr.. Riyad Al-Ashtar* Dr. Abdulrahman Mohammed **

(Received: 15 October 2024, Accepted: 13 November 2024)

Abstract:

As a result of the developments that have occurred in the structure of the Syrian economy, and given the importance of investment spending and its role in economic growth and economic development, this research aims to study and analyze the development of investment spending and GDP at constant prices for the year 2000, and on the other hand, to study the impact of investment spending on GDP in Syria during the years of study (2000-2021).

Many conclusions were reached, the most important of which are: There is a statistically significant effect of investment spending on the gross domestic product in Syria.

Keywords: investment spending – gross domestic product.

*Department of Economics (Finance and Banking), Faculty of Economics, University of Hama

**Department of Economics (Finance and Banking), Faculty of Economics, University of Hama

1. المقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بالإنفاق العام الاستثماري نتيجة زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فقد كان الإنفاق العام حيادياً في الفكر التقليدي واقتصر على نفقات الدفاع الخارجي والقضاء، إلا أنه مع ظهور الفكر الاشتراكي والفكر الكنزي ازداد دور الإنفاق العام في الحياة الاقتصادية لإمكانية استخدامه للتأثير في الحالة الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد أي بلد، ويُعتبر الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية، وكذلك يعتبر أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وينقسم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق جاري وإنفاق استثماري، ويُستخدم الإنفاق العام لقياس دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، إلا أن الجدل مازال مستمراً لتحديد اتجاه هذه العلاقة، وفي سورية ازداد الإنفاق العام وتأثر توزيع هذا الإنفاق بالفكر الاقتصادي وتطوراته.

وفي هذا البحث ارتأى الباحثان دراسة أثر الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال سنوات الدراسة.

2. مشكلة البحث

يعتبر الاهتمام بالإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في سورية وعلاقتهما ببعضهما هاماً وحيوياً؛ لذلك فإن هذا البحث يسعى للإجابة عن التساؤل التالي: هل يوجد أثر للإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية؟

3. أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من الدور الهام للإنفاق الاستثماري كأحد أدوات السياسة المالية من جهة، وأهمية قياس أثره في الناتج المحلي الإجمالي في سورية من جهة أخرى.

4. أهداف البحث

انطلاقاً من أهمية البحث وانسجاماً مع مشكلته، فيمكن تلخيص أهدافه على النحو الآتي:

1. دراسة تطور الانفاق الاستثماري ومعدلات نموه السنوية في سورية خلال الفترة (2000 – 2021).
2. دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه السنوية في سورية خلال الفترة (2000 – 2021).
3. بيان تأثير الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000 – 2021).

5. فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية الأساسية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطور الانفاق الاستثماري في تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال سنوات الدراسة (2000–2021) عند مستوى معنوية 5%.

6. منهج البحث

حتى يمكن الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، واختبار الفرضية الأساسية آنفة الذكر، بما يتناسب وأهداف هذه الدراسة، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على الدراسات الموجودة من كتب وأبحاث متعلقة في الظاهرة، وفي الجانب التحليلي تم إدخال البيانات إلى برنامجي excel وspss لدراسة أثر الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2021).

7. حدود البحث

تشمل هذه الدراسة الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في سورية **(الحدود المكانية)**، وذلك خلال الفترة 2000— 2021 **(الحدود الرمانية)**.

8. الدراسات السابقة

6- الدراسات العربية

1)دراسة (خطيب، ناصر، 2024)، بعنوان: **أثر الانفاق العام الحكومي في مؤشر التنمية البشرية في سورية**، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد51.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أبعاد التنمية البشرية وتطور مؤشرها خلال فترة الدراسة، بغية دراسة أثر الانفاق الحكومي في مؤشر التنمية البشرية في سورية خلال فترة الدراسة.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي فيها.

وكان من أهم استنتاجاتها: وجود أثر دال إحصائياً للإنفاق الحكومي الجاري على مؤشر التنمية البشرية في سورية والعلاقة قوية بين الانفاق الجاري ومؤشر التنمية البشرية، ووجود علاقة طردية بين الانفاق الإنمائي ومؤشر التنمية البشرية.

2) دراسة (طه، خلف، 2021)، بعنوان: **قياس وتحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة 1990-2018**، مجلة دراسات الأعمال والإدارة، جامعة تكريت، المجلد 3، العدد2، العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الناتج المحلي الإجمالي على الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي، خلال الفترة 1990-2018. واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي فيها.

وكان من أهم نتائجها: اتسام الانفاق الاستثماري العراقي بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث لعدة عوامل منها تذبذب أسعار النفط عالمياً وانعدام الاستقرار الأمني في العراق.

3) دراسة (سليمان يحي،2019)، بعنوان: **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا: دراسة تحليلية قياسية 1980-2014**، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي فيها.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا (المغرب-تونس-مصر-الجزائر) باستعمال طريقة البيانات المقطعية(Panel Data).

وكان من أهم نتائجها: وجود علاقة طردية موجبة بين الانفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وأن رأس المال المادي يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

2-**الدراسات الأجنبية**

1- دراسة (Mubinzhon, Abduvaliev,2023)، بعنوان: تأثير الاستثمارات على النمو الاقتصادي: حالة طاجيكستان.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في طاجيكستان. وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للأعوام 2005 إلى 2021. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي فيها.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن تحسين الجودة المؤسسية للبلاد يكمل تحسين مناخ الاستثمار، ويؤدي إلى زيادات كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- **دراسة** (Bakari, Sayef, 2017)، بعنوان: تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي: أدلة جديدة من ماليزيا.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث تم اختبار البيانات السنوية للفترة (1960 -2015) باستخدام تحليل الارتباط، وتحليل التكامل المشترك، واختبارات جرانجر السببية. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي فيها.

وأهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود تأثير إيجابي للاستثمار المحلي والصادرات والعمالة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إلا أنه لا توجد علاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي على المدى القصير.

3- دراسة (Boris Spasojevic, Aieksandar Dukic, 2018)، بعنوان: تأثير الاستهلاك والاستثمار على النمو: دراسة حالة دولة صربسكا.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الاستهلاك والاستثمار في جمهورية صربسكا، حيث أنه مثقل بالقضايا الهيكلية والتكيف البطيء للسياسة الاقتصادية الحالية مع الاتجاهات العملية المعاصرة.

ووفقاً لمعايير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تُصنف جمهورية صربسكا على أنها اقتصاد صغير تماماً مثل البوسنة والهرسك. واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي فيها.

وتم التوصل إلى أن الاستهلاك النهائي والاستثمارات تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية صربسكا، وأكد تحليل الارتباط والانحدار وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات المذكورة.

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة: يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في الحدود المكانية والحدود الزمانية، وفي طريقة المعالجة الإحصائية.

9. الإطار النظري:

9-1- مفهوم الإنفاق العام

ازدادت أهمية السياسة المالية بعد أزمة الكساد الكبير كإحدى أدوات السياسة الاقتصادية، ومع تزايد دور السياسة المالية تزايد الاهتمام بالإنفاق العام كأحد أهم أدوات السياسة المالية، والتي من خلالها يمكن للدولة التدخل في الحياة الاقتصادية.

ويمكن تعريف **الإنفاق العام** بأنه: مبلغ نقدي يقوم به شخص عام لتحقيق منفعة عامة، أي أن عناصر الإنفاق العام هي المبلغ النقدي والشخص العام الذي يقوم بالنفقة والمنفعة العامة. **(المهايني، 2013)**

وبرأي الباحثين، يمكن تعريف **الإنفاق العام** بأنه: جميع المبالغ النقدية والعينية التي تقدمها الدولة عن طريق الأشخاص الاعتباريين (وزارات ومؤسسات ومنظمات حكومية) بدون النظر إلى مصدر تمويل هذه المبالغ من أجل تحقيق منفعة عامة.

9-2- تقسيم الإنفاق العام

يقسم الإنفاق العام إلى: **(فرهود، 2007)**

1) النفقات العامة تبعاً لأغراضها: (النفقات الإدارية، والنفقات الاقتصادية، والنفقات الاجتماعية، والنفقات المالية من أجل أداء فوائد الدين العام، والنفقات الحربية).
2) النفقات العامة تبعاً لآثارها في الإنتاج المحلي الإجمالي: جاري واستثماري.
3) النفقات العامة تبعاً لنطاق سريانها: مركزية أو محلية.
4) النفقات العامة تبعاً لانتظامها ودوريتها: عادية وغير عادية.

ضوابط الإنفاق العام

تتجلى هذه الضوابط في: **(شامية، خالد، 2007)**

1) **قاعدة المنفعة القصوى:** أن تهدف النفقة العامة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل كلفة ممكنة، وهذا يتطلب من الحكومة دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع.
2) **قاعدة الاقتصاد والتدبير:** أن تتم النفقة العامة بعيداً عن الإسراف والتبذير في الإنفاق، وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير.

3) **قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية:** أن النفقة لا تصرف إلا بموافقة مسبقة من الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني؛ لأن النفقات العامة تعتبر متغيراً مالياً هاماً بيد الدولة تستطيع توجيهه نحو الأهداف التي ترغب في الوصول إليها.

9-3- أسباب تزايد الانفاق العام

إن التزايد المستمر في حجم النفقات العامة يشكل قانوناً عاماً يسود في كل دول العالم لأسباب تتعلق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية المتلاحقة. أي نمو النفقات العامة بنسبة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي. **(عثمان، 2006)**

وإن الصفة الملازمة للنفقات العامة هي الاتجاه المتزايد وخاصة في العصر الحديث، وهذه الصفة أو الظاهرة تتحقق في جميع البلدان النامية والمتقدمة، وفي جميع الأنظمة الاقتصادية، إلا أن هذا التزايد في النفقات العامة قد يكون ظاهرياً أو حقيقياً.

ومن الأسباب التي تجعل هذه **الزيادة ظاهرية** هي انخفاض قيمة العملة الوطنية، والتغير في القواعد المالية للحسابات الحكومية، واتساع مساحة الدولة، وزيادة عدد السكان.

أما عن أسباب زيادة **النفقات الحقيقية** والتي تعني زيادة في عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة وزيادة عدد الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة، إذا ظلت مساحة وعدد سكان الدولة دون تغيير، فهي تشمل: أسباب إدارية بسبب توسع الجهاز الإداري للدولة، وأسباب اقتصادية كتوزيع الإعانات، أو القيام بالاستثمارات العامة لزيادة الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، وأسباب اجتماعية مثل التوزيع العادل للدخل وتقديم الإعانات الاجتماعية والرعاية الصحية، وأسباب سياسية، وأسباب مالية ترتبط بفلسفة الدولة الاقتصادية واتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وأسباب عسكرية. **(محمد الغناي، 2015)**

9-4- الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

يحدد الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد، حالة السياسة المالية في الاقتصاد، فإذا كان يعاني من فترة كساد، وجب على الدولة أن تتخذ سياسة مالية توسعية لزيادة الطلب الفعال، وعلى العكس إذا كان الوضع الاقتصادي في حالة تضخم، فإنه يتحتم على الدولة أن تلجأ إلى السياسة المالية الانكماشية، ولا بد من الاستفادة من عمل كل من المضاعف والمعجل صعوداً وهبوطاً.

ويظهر الأثر المباشر للإنفاق العام في الاستهلاك من خلال مشتريات الحكومة الاستهلاكية، وكذلك من خلال الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة، أما الأثر غير المباشر للإنفاق العام، فيظهر من خلال دورة الدخل أو ما يُعرف بأثر المضاعف والمعجل، فالدخل الذي يوزعه الإنفاق العام بشكل رواتب وأجور وإعانات للأفراد يُخصص جزء منه للاستهلاك وجزء للادخار، وذلك حسب الميل الحدي للاستهلاك، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تشكل دخول جديدة تُقسم إلى استهلاك وادخار، وهذا الادخار يتجه إلى الاستثمار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول، مع ملاحظة أن الزيادة في الدخل لا تتم بنفس مقدار زيادة الإنفاق وإنما بمقدار مضاعف لذلك سمي بالمضاعف، والزيادة في الدخول التي تتم تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، ومنتجو هذه السلع سوف يزيدون إنتاج هذه السلع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طلب المنتجين على السلع الاستثمارية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الدخل، فزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة أكبر. **(ضيف، 2015)**

9-5- الانفاق الاستثماري

يتمثل الانفاق الاستثماري بالأموال التي تقوم الحكومة والهيئات الاقتصادية والشركات العامة والخاصة بإنفاقها من أجل تحقيق النفع العام، وتتوزع تلك الاستثمارات على قطاعات متنوعة وكثيرة في الدولة سواء في الصناعات التحويلية والبترول والغاز الطبيعي وخدمات البنية الأساسية والنقل والتخزين والخدمات الاجتماعية والزراعة والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتأمين والمصارف وكل القطاعات الأخرى.

ويعتبر الانفاق الاستثماري مكوناً رئيساً للطلب الكلي؛ بسبب الدور الهام الذي يلعبه في مجال التنمية الاقتصادية والتشغيل، ويحتل الاستثمار بشكل عام نسبة كبيرة من الطلب الكلي لأي اقتصاد.

ويتكون الاستثمار من ثلاثة أجزاء فرعية: **(طه، خلف، 2021)**

1) الاستثمار في رأس المال الثابت.
2) الاستثمار في المباني والعقارات.
3) الاستثمار في المخزون.

وتتجلى محددات الاستثمار بسعر الفائدة، والعائد المتوقع، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والثقة وتوقعات المستثمرين، والسياسة الاقتصادية للدولة.

ويمكن تقسيم النفقات الاستثمارية إلى: **(نصر الدين، 2009)**

1- النفقات الخاصة بالحصول على مواد التجهيز الموزعة على عدد من السنوات بهدف الحصول على فائض.
2- النفقات المرتبطة بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والمتعلقة بالحصول على منتجات مادية لباقي النفقات التي تعتبر كاستثمار.

ويمكن تصنيف الانفاق الاستثماري كما يلي:

- الانفاق على المباني والمنشآت.
- الانفاق على المعدات والآلات.
- الانفاق على الأبحاث والتطوير.
- الانفاق على البراءات وحقوق الملكية.
- الانفاق على التدريب والتطوير البشري.
- الانفاق على الاستحواذ والاندماج.

9-6- تعريف الانفاق الاستثماري

يمكن تعريفه بأنه: الانفاق الذي يزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال خلق إضافات جديدة في الاقتصاد من شركات ومصانع ومباني وأسهم وسندات....الخ **(طه، خلف، 2021)**

9-7- نشأة الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الاقتصادية الأساسية والهامة، حيث تم تطويره لأول مرة بالشكل الذي بات معروفاً به اليوم في عام 1934 على يد الاقتصادي (Simon Kuznets) من خلال تقرير قدمه للكونغرس الأمريكي مقدراً فيه الإنتاج الأمريكي من كافة السلع والخدمات، حيث يعبر هذا المؤشر عن مستوى الأداء الاقتصادي الذي تشهده أي دولة، فيرتفع في أوقات النمو والرخاء ويتراجع في أوقات الركود.**(مجدي، 2021)**

9-8- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها أفراد مجتمع معين خلال فترة معينة غالباً تكون سنة واحدة، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لهذا المجتمع، بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من الأجانب أم من أبناء هذا المجتمع أو البلد. **(عباس يوسف عبدالله، أحمد عبدالله، 2015)**

10- الإطار العملي

أوضح كينز وجود علاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال آلية المضاعف، التي توضح أثر الإنفاق العام في زيادة الناتج، عن طريق توليد دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية، وبالتالي زيادة الطلب الفعلي، والمعادلة التالية تبين ذلك: **(الحريري، الجزائري، 2012)**

$$GDP = C + I + G + X - M$$

حيث: GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

C: الاستهلاك الخاص.

I: الاستثمار الخاص.

G: الإنفاق الحكومي.

X–M رصيد الميزان التجاري.

يُلاحظ من المعادلة أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج من خلال أثر المضاعف في إطار نموذج الطلب والعرض الكلي، حيث تعمل هذه الزيادة على انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين؛ مما يؤدي إلى زيادة الناتج، أي أن نظرية الطلب الفعال أكدت الأثر الإيجابي للإنفاق العام في نمو الناتج خاصة في المراحل الأولى للتنمية، أي بحسب النظرية الكنزية العلاقة السببية بين الإنفاق العام والناتج تتجه من الإنفاق العام إلى الناتج الإجمالي. (أي أثر الانفاق في الناتج المحلي الإجمالي). **(الغالبي، 2012)**

تطور الإنفاق الاستثماري في سورية

خلال فترة الدراسة (2000 – 2021) كانت قيمة الانفاق الاستثماري في سورية، كما هو موضح في الجدول الآتي رقم (1).

الجدول رقم (1): قيمة الانفاق الاستثماري ومعدل نموه السنوي في سورية

(الأرقام بملايين الليرات السورية –بالأسعار الثابتة لعام 2000)

العام	الانفاق الاستثماري	معدل النمو %
2000	132000	-
2001	151000	14
2002	173000	15
2003	199000	15
2004	186000	7-
2005	138000	26-
2006	136000	1-
2007	164000	21
2008	125000	24-
2009	154000	24
2010	171000	11
2011	182000	6
2012	139000	23-
2013	79000	43-
2014	78000	1-
2015	61000	22-
2016	56000	7-
2017	53000	6-
2018	58000	10
2019	64000	9
2020	51000	21-
2021	41000	19-

- المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية خلال الفترة (2001-2022).

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق رقم (1) يلاحظ:

– إن تزايد الإنفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة في سورية لم يكن متزايداً بشكل مستمر، وإنما انخفض في بعض السنوات أيضاً.

– لقد بلغت قيمة الانفاق الاستثماري في عام 2000حوالي 132000مليون ل.س، ومن ثم ازدادت لتصبح في عام 2001 حوالي 151000مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 14% ويعود هذا التحسن الملحوظ إلى تحسن الواقع الاقتصادي، حيث سمح بترخيص الجامعات الخاصة في هذه السنة بالمرسوم التشريعي رقم36 وتم احداث المصارف الخاصة أيضاً بالقانون رقم28 وتم إطلاق مجموعة من الحوافز تشجع الاستثمار في القطاعات الواعدة في سورية، ومن ثم ازدادت قيمة الانفاق الاستثماري في عام 2002 لتصبح حوالي 173000 مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 15% حيث بدأت سورية بخطوات كبيرة على طريق تحرير الاقتصاد من خلال الدخول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالإضافة إلى إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية، ومن ثم ازدادت لتصبح في عام 2003 حوالي 199000مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 15% ويعود هذا التحسن إلى الحاجة الماسة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية المتمثلة بالكهرباء والنقل والمواصلات والري والتي تطلب استثمارات كبيرة احجم القطاع الخاص عن القيام بها، ومن ثم انخفضت في عام 2004 لتصبح 186000 مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي –4% نتيجة لتركز السياسة المالية على التوسع في الانفاق الجاري وبسبب تراجع إيرادات النفط، ومن ثم انخفضت بعدها بشكل واضح إلى 138000 مليون ل.س في عام 2005 وبمعدل نمو سنوي –26% في ظل تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي، وفي عام 2006 انخفض بمعدل نمو –1% أيضاً، ويعود

الانخفاض في العامين 2005 و2006 إلى انخفاض نسبة التنفيذ في العديد من القطاعات الاقتصادية، وفي عام 2007 بلغ الإنفاق العام الاستثماري 164000 مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 21% انخفض إلى 173 مليار ليرة عام 2008 بسبب انخفاض الإنفاق العام الاستثماري في الزراعة والصناعة التحويلية والمرافق العامة والنقل والمواصلات نتيجة التوجه القائم إلى إعطاء مساحات أوسع للقطاع الخاص **(قحطان، 2009)**. وتزايد الإنفاق العام خلال الفترة 2009–2011 ثم انخفض إلى 139000 و79000 مليون ل.س في عامي 2012–2013 على التوالي ويعود سبب الانخفاض إلى تراجع نسب التنفيذ بسبب الحرب التي تمر بها سورية والتركيز فقط على المشروعات المُباشر بها وذات الأولوية، وقد تم انخفاض الإنفاق العام الاستثماري من عام إلى آخر على التوالي لنهاية عام 2017 وذلك بسبب مخلفات الحرب وتدمير البنى التحتية وما نجم عنه من أضرار في بنية الاقتصاد السوري، وفي عامي 2018 و2019 ارتفعت قيمة الانفاق العام الاستثماري إلى 58000 و64000 مليون ل.س على التوالي، وذلك بسبب بداية إعادة الإعمار في المدن الصناعية السورية، وفي عامي 2020 و2021 انخفضت القيمة لتصبح 51000 و41000 مليون ل.س على التوالي، بسبب وباء كورونا والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية.

تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية

من المعلوم إن الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة. وخلال فترة الدراسة (2000 – 2021) كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سورية، كما هو موضح في الجدول الآتي رقم (2).

الجدول رقم (2): قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالأسعار الثابتة

(الأرقام بملايين الليرة السورية)

العام	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو %
2000	904623	-
2001	914097	1
2002	950248	4
2003	1018708	7
2004	1089029	7
2005	1156713	6
2006	1215083	5
2007	1284034	6
2008	1341516	4
2009	1420827	6
2010	1494595	5
2011	1537191	3
2012	1132310	26-
2013	834511	26-
2014	748471	10-
2015	717186	4-
2016	671246	6-
2017	666391	1-
2018	675675	1
2019	683923	1
2020	682676	0
2021	691549	1

- المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي خلال الفترة (2000–2021).

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق رقم (2) يلاحظ:

- إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سورية بلغت في عام 2000 حوالي904623 مليون ل.س، ومن ثم ازدادت في عام 2001، حيث بلغت 914097 مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 1% وهي زيادة قليلة نوعاً ما، وفي عام 2002 ازدادت بمعدل نمو سنوي 4%، حيث بلغت 950248 مليون ل.س، وذلك يعود إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص فيه، حيث ارتفعت مساهمته حسب تقرير الاستثمار الثاني في سورية من 55% إلى 56.2%، وفي عام 2003م ازدادت، حيث بلغت 1018708 مليون ل.س، وبمعدل نمو سنوي 7%، وهو أكبر من معدل النمو السنوي في العام 2002، علماً أنه في هذا العام ارتفعت قيمة الدعم الحكومي والمقدرة حسب تقرير الاستثمار الثاني في سورية بحدود 49 مليار ل.س، وكذلك تراجع الإنتاج في القطاع الزراعي، وارتفعت في عام 2004م لتبلغ 1089029 مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 7%، وفي عام 2005 بلغت حوالي1156713مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 6%، وارتفعت في عام 2006 لتبلغ 1215083 مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 5%، ومن ثم ازدادت في عام 2007، حيث بلغت 1284034مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 5%، وفي عام 2008 ازدادت، حيث بلغت 1341516 مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 4%، وارتفعت في عام 2009 لتبلغ 1420827 مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي 6%، وظلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي السوري بتحسن، حيث بلغت قيمتها في عام 2010 حوالي 1494595 مليون ل.س، وبمعدل نمو سنوي 5%، وبلغت

قيمتها في عام 2011 حوالي 1537191 مليون ل.س، علماً أنه متأثر بقيمة مكوناته (إجمالي الاستهلاك، و إجمالي الاستثمارات المحلية، وصافي التعامل الخارجي).

– تراجعت قيمته في عام 2012 وهو العام الأول بأعوام الحرب التي تعرضت لها سورية، لتصل إلى حوالي 1132310 مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي سلبي –26%، وتراجعت قيمته في عام 2013 لتصل إلى حوالي 834511 مليون ل.س وبمعدل نمو سنوي سلبي –26%، وتراجعت قيمته من عام إلى آخر حتى وصل إلى حوالي 691549 مليون ل.س في عام 2021، وتعزى الأسباب في هذا التراجع برأي الباحثين إلى: الحرب التي تعرضت لها سورية وما خلفته من دمار للبنى التحتية ولرأس المال المادي والبشري وما نجم عنه من ارتفاع في عجز الموازنة الحكومية وتدمير مصادر الطاقة ومصادر المياه وتراجع القطاع الزراعي وتدميره في غالبية المناطق وتوقف الإنتاج وتوقف القطاع الصناعي في معظم المحافظات والهجرة وتوقف التجارة الخارجية وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات للخارج والعقوبات المفروضة أيضاً، وجائحة كورونا وآثارها السيئة أيضاً، وتراجع قطاع السياحة أيضاً، فكل هذه العوامل ساهمت بتراجع الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

وبرأي الباحثين: لا يخلو الأمر من ضعف كفاءة المؤسسات العامة وانخفاض كفاءة الاستثمار وتوجه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النمو الاقتصادي على المدى القصير مثل الإنفاق على الصحة والتعليم، وإن اعتماد الاقتصاد السوري على القطاعات الريعية يؤدي إلى عدم قابلية معدلات النمو للاستمرار؛ بسبب تأثرها بعوامل خارجية (الأمطار وأسعار النفط وحالياً وخلال الحرب، فإن غالبية حقول النفط أصبحت خارج نطاق سيطرة الدولة السورية)، وبما أن القطاع الزراعي يستحوذ على نسبة كبيرة من بين القطاعات الأخرى، فهذا يفسّر تذبذب معدلات النمو نتيجةً لتذبذب الإنتاج الزراعي الذي يعتمد بمعظمه على الأمطار.

ومن الملاحظ وجود تباين في معدلات النمو الاقتصادي والذي يعود إلى الظروف التي مرّت بها سورية والمنطقة بشكلٍ عام والذي يتمثل في سوء العلاقات مع بعض الدول والحرب التي تعيشها سورية والذي انعكس على المساعدات الخارجية سلبياً، وتراجع إنتاج النفط، وسنوات القحط والجفاف التي أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي خصوصاً بين عامي 2009 و2010...إلخ، ومنها ما يتصل بالأداء الاقتصادي السوري.

– لقد كان هناك استقرار في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات من2000ولغاية2011 أي ما قبل الحرب، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي فيها 5%.

– لقد كان هناك انخفاض وعدم استقرار في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات من2012ولغاية2021 أي في سنوات الحرب، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي فيها –7%.

ويمكن توضيح تطور الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في سورية وفق المخطط التالي:

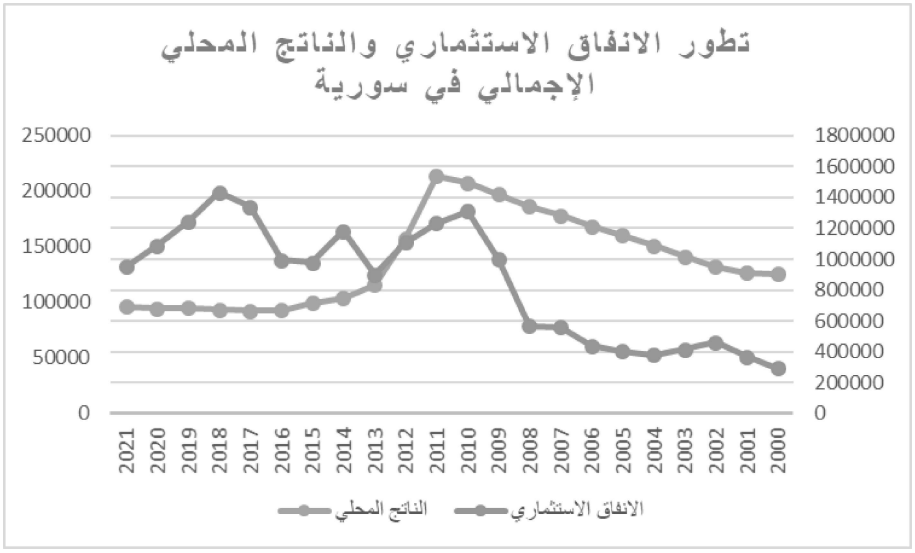

قياس أثر تطور الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية

يشكل هذا المؤشر تعبيراً واضحاً عن أثر الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، والتحليل الاحصائي التالي باستخدام برنامج spss يبين ذلك:

Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.792[a]	.628	.609	32955.536

The independent variable is x.

ANOVA

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	.172	1	.172	46.660	.000
Residual	.030	8	.004		
Total	.202	9			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-23371.556-	25284.177		-.924-	.366
	y	.142	.024	.792	5.811	.000

اختبار فرضية البحث

تهدف هذه الفقرة إلى اختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود أثر للإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال سنوات الدراسة.

من خلال التحليل الإحصائي السابق، يلاحظ ما يلي:

1) إن معامل الارتباط / .792 / وهو ارتباط قوي (جيد جداً) بين تطور الانفاق الاستثماري وتطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية.
2) إن معامل التحديد / 628./ وهو عبارة عن قيمة ما فسّره تطور الانفاق الاستثماري من تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية.
3) إن قيمة / 000. / Sig وهي أصغر من 0.05 فالعلاقة التي تربط كلا المتغيرين (المستقل والتابع) معنوية وذات دلالة إحصائية، ويوجد تأثير قوي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

وبالتالي: هناك وجود أثر للإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال فترة الدراسة، ويتم رفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال سنوات الدراسة وعند مستوى معنوية5%).

11- الاستنتاجات والتوصيات

أولاً–الاستنتاجات

في ضوء ما تقدم، تم التوصل للاستنتاجات التالية:

1) تذبذب الانفاق الاستثماري في سورية خلال سنوات الدراسة.
2) تذبذب الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال سنوات الدراسة.
3) وجود أثر للإنفاق الاستثماري في سورية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة.

ثانياً–التوصيات

1) التوسع في الانفاق الاستثماري في سورية في الفترة الحالية بنسبة أكبر من الانفاق الجاري الاستهلاكي، بما يخدم في توسيع الطاقات الإنتاجية بشكل أكبر، وبما ينعكس إيجاباً على زيادة معدلات النمو الاقتصادي في سورية.
2) ضرورة تبني صانعي القرار لسياسات نقدية ومالية من شأنها زيادة مستويات الطلب المحلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
3) الإسراع بحل مشكلات البطالة والتضخم التي تعاني منها سورية، والمحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.
4) تحليل الحاجة للإنفاق الاستثماري، استناداً للخطط المستقبلية، وتحديد الأولويات في النفقات الاستثمارية، وتحليل التكاليف والفوائد للإنفاق الاستثماري بشكل دقيق.
5) الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا في جميع المؤسسات لتحسين الانفاق الاستثماري وتعزيز الكفاءة وتحقيق المزيد من الأرباح.

12– المراجع العلمية

1- عبد الناصر ناصر، مصطفى خطيب، 2024–أثر **الانفاق العام الحكومي في مؤشر التنمية البشرية في سورية**، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد51.

2- حسام الدين طه، حسن خلف، 2021– **قياس وتحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة 1990–2018**، مجلة دراسات الأعمال والإدارة، جامعة تكريت، المجلد 3، العدد2، العراق، ص69.

3- بن سليمان يحي، 2019– **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا: دراسة تحليلية قياسية 1980–2014**، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

4- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السورية خلال الفترة (2001 – 2022)، الجمهورية العربية السورية.

5- تقارير البنك الدولي خلال الفترة 2000–2021.

6- مجدي نرمين،2021–مفاهيم **اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، العدد19، ص8.

7- عثمان مصطفى، 2006– **أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة: دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، ص68.

8- بحري محمد الغناي، 2015– **أثر سياسة الانفاق العام في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1995–2009**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد25، العدد3، ص1215.

9- **شامية** أحمد زهير، **الخطيب** خالد، 2007- **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، ص61–64.

10- **المهايني** محمد خالد، 2013– **محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للإدارة العامة، دمشق، ص16.

11- **فرهود** محمد سعيد، 2007– **مبادئ المالية العامة**، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص 62-63.

12- **أحمد** ضيف، 2015– **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ص104.

13- عباس يوسف عبدالله، عمران، أحمد عبدالله أحمد سليمان، 2015– **أثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1995–2012**، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، ص6.

14- السيوفي، قحطان، 2009–**أدوات السياسة المالية في سورية قراءة في الموازنة العامة للدولة 2009**، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ص150.

15- الحريري محمد خالد، الجزائرلي ليلى، 2012– **الاقتصاد الكلي**، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص84.

16- نصر الدين نمري، أحمد زغدار، 2009_ **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري: دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص22.

17– Mubinzhon, Abduvaliev,2023– **The Impact of Investments on Economic Growth: Evidence from Tajikistan**, University of Nebraska Omaha, MPRA, No116635, 10 March.

18– Boris Spasojevic, Aieksandar Dukic, 2018– **Impact of Consumption and Investment onto Growth: An Example of the Republic of Srpska,** Redfame, vol.5, No,6.

19– Bakari, Sayef, 2017– **The Impact of Domestic Investment on Economic Growth: New Evidence from Malaysia**, university of Tunis El manar Tunisiu, 1, January.